E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ED/1999/19
30 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير

اجتماع فريق خبراء حول البيئة وما يتصل بها من القضايا التجارية: قرارات لجنة البيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الدول الأعضاء في الإسكوا ٢-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**تنظيم الأعمال**	١-٥	٢
ثانياً-	**وقائع الاجتماع**	٦-٢٧	٣
	ألف- القضايا العامة	٦-١٢	٣
	باء- دراسات الحالة التي أعدّت بمبادرة من برنامج المساعدة التقنية لحماية البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	١٣-١٦	٤
	جيم- دراسات الحالة التي أعدتها الإسكوا	١٧-٢٧	٥
ثالثاً-	**التوصيات الموجهة إلى بلدان الإسكوا**	٢٨-٧٦	٨
	ألف- التوصيات المعدة لاستخدام الوزراء العرب	٢٩-٥٠	٨
	باء- التوصيات الموجهة إلى حكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا	٥١-٦٥	١٣
	جيم- النهج التشغيلي	٦٦-٧٦	١٦

المرفقات

المرفق الأول-	قائمة المشاركين	١٩
المرفق الثاني-	قائمة الوثائق	٢٥
المرفق الثالث-	تنظيم الأعمال المقترح	٢٦

00-0719

أولاً- تنظيم الأعمال

١- عقد اجتماع فريق الخبراء حول التجارة والبيئة: تأثير قرارات لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية على دول الإسكوا، في بيروت خلال الفترة ٢-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وكان بمثابة منتدىً لمناقشة قضايا التجارة والتنمية المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة وفقاً لما دعت إليه قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢.

٢- وقامت الإسكوا بتنظيم الاجتماع بالتعاون مع برنامج المساعدة التقنية لحماية البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وحضر الاجتماع ٥٥ مشاركاً (المرفق الأول)، من بينهم ممثلون لوزارات البيئة ووزارات التجارة والغرف التجارية والقطاع الخاص في منطقة الإسكوا، وممثلون لبرنامج المساعدة التقنية لحماية البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التجارة العالمية، والغرفة التجارية الدولية.

٣- وركّز الاجتماع على مواضيع معيّنة يجري التفاوض بشأنها في لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة الدولية (المرفقان الثاني والثالث). كما نظر في أثر هذه المواضيع على التجارة لدى بلدان الإسكوا، وخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات؛ وعُرضت خلاله سبع دراسات حالة تضمنت آثاراً مماثلة للآثار المترتبة على المواضيع التي يجري التفاوض بشأنها في لجنة التجارة والبيئة. وتناولت هذه الدراسات حالة قطاع التعدين في الأردن، وصناعة الجلود في الجمهورية العربية السورية، وصناعة النفط في منطقة الإسكوا، والتعبئة والتغليف في مصر، والمنسوجات في الجمهورية العربية السورية، والصناعات الغذائية في لبنان، بالاضافة إلى دراسة من ثلاثة أجزاء تناولت مصر والأردن ولبنان. واستعرض الاجتماع كذلك ثلاث دراسات حالة أعدّها برنامج المساعدة التقنية لحماية البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتناولت المخاطر والفرص التجارية الناتجة من تطبيق المعايير البيئية الجديدة في بعض قطاعات الانتاج في بلدان الإسكوا. كان موضوع الدراسة الأولى قطاع المنسوجات في مصر وموضوع الدراسة الثانية قطاع الأسمدة في الأردن، بينما تضمنت الدراسة الثالثة تحليلاً لمدى تأثر عدة قطاعات بقضايا التجارة والبيئة من حيث علاقتها بالاقتصاد الوطني.

٤- وقدمت في ختام الاجتماع مجموعتان من التوصيات تضمنتا عدداً من بيانات السياسة العامة: مجموعة مكمّلة للتوصيات الصادرة عن ندوة التجارة والبيئة التي عقدتها جامعة الدول العربية في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وقد اعدت لتوفير المعلومات للوفود العرب التي ستشارك في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في سياتل في ولاية واشنطن في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛ ثم مجموعة من التوصيات وبيانات السياسة العامة موجهة إلى حكومات بلدان الإسكوا كي تنظر فيها وتنفذها إذا أمكن.

٥- وترد أدناه القضايا الرئيسية ودراسات الحالة التي نوقشت خلال الاجتماع، بالاضافة إلى التوصيات وبيانات بالسياسة العامة التي وضعها المشاركون في الاجتماع.

ثانيا- وقائع الاجتماع

ألف- القضايا العامة

٦- تضمنت القضايا العامة التي تناولها الاجتماع عموميات قضية التجارة والتنمية. وقدم ممثل الأونكتاد عرضا للتداول بشأن التجارة والبيئة وضح فيه وجهتي نظر بلدان الشمال والجنوب، وأوجز المشاغل البيئية الناتجة من تحرير التجارة ومن الحمائية المقنعة والقيود التي تفرضها السوق، وبين كيف يمكن تبادل الدعم بين التجارة والتنمية، وشرح مفهوم التنمية المستدامة الذي ركز عليه في قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو. وقال إن الشمال يتحمل مسؤولية فسح المجال للجنوب للحصول على المساعدات المالية والتقنية، لمساعدته في بناء قدراته. وأشار إلى مؤتمر منظمة التجارة العالمية المقرر عقده في سياتل في المستقبل القريب، قائلا إنه ينتظر أن تطلب البلدان المتقدمة النمو إدراج قضية البيئة في جدول أعمال مفاوضات جولة الألفية، وأن تصر البلدان النامية، في مقابل ذلك، على استبعاد موضوع البيئة من جدول الأعمال. ووجه الانتباه إلى البيان الوزاري الصادر عن الندوة التي عقدتها جامعة الدول العربية في القاهرة والذي أعادت فيه الدول العربية تأكيد تأييدها لأهداف التنمية المستدامة وسلمت بضرورة تحقيق التكامل بين متطلبات التجارة والبيئة.

٧- وفي ورقة بعنوان "معضلة البيئة في منطقة الإسكوا: الاتفاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف في مداولات التجارة والبيئة"، استعرضت أهمية الاتفاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف في مجال معالجة مشاكل البيئة، ودراسة مدى علاقة الاتفاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف بمداولات التجارة والبيئة، وأشير إلى آثارها على منطقة الإسكوا. وحددت الورقة نطاق دور الاتفاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف في معالجة مشاغل من قبيل التدابير التجارية، وحل النزاعات، والجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا، والتعريفات الجمركية والضرائب، واعتماد العلامات المتوافقة مع البيئة، والسلع الممنوع استخدامها محليا. وتناول النقاش الذي تلا عرض الورقة مجموعة واسعة من المواضيع الواردة في برنامج عمل لجنة التجارة والبيئة، بما فيها الطابع الشامل للقضايا التي تبرز في سياق أهداف الاتفاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف.

٨- وقدم ممثل المكتب الإقليمي لغرب آسيا، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عرضا ركز فيه على أهمية القضايا المتصلة بالتجارة والبيئة وعلى دلالتها بالنسبة لبلدان الإسكوا عندما تعالجها. كما قدم تقريرا موجزا عن القضايا الرئيسية التي نوقشت في ندوة جامعة الدول العربية المنعقدة في القاهرة، وأبرز ما دار فيها من نقاش حول التحضيرات العربية لاجتماع منظمة التجارة العالمية المقبل في سياتل. وذكر النقاط الرئيسية التي تضمنها الإعلان الوزاري بشأن التجارة والتنمية، الذي صدر عن الندوة، وأفاد عن القضايا المحددة التي نوقشت في الندوة مثل نقل التكنولوجيا، والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وتسوية النزاعات، وسائر التحديات التي يمكن ان تواجه العالم النامي. واستعرض التوصيات التي صدرت عن الندوة، واقترح أن يتخذ الاجتماع الحالي من هذه التوصيات أساسا لعمله استعدادا لاجتماع سياتل.

٩- وركز ممثل منظمة التجارة العالمية، لدى عرضه لآراء منظمته، على أهمية التنسيق بين مشاغل التجارة والبيئة، المتضاربة في كثير من الأحيان، وقال إن حل التعقيدات الملازمة للصلة بين التجارة والبيئة يتطلب دراسة أكثر تعمقا وشمولا، وإن على منظمة التجارة العالمية أن تستمر في الاحتراس من تجاوزات التيارات الحمائية التي تحاول أن تضمن بعض الأحكام تحت شعارات بيئية مشكوك فيها.

١٠- واستند الى ذلك ليقول إن من المستحسن تقصّي مختلف أنواع الآليات التي توفرها منظمة التجارة العالمية بهدف الوصول إلى نهج متوازن يراعي المشاغل البيئية المشروعة، من جهة، ويحول دون إساءة

استخدام البيئة من قِبَل القوى الحمائية أو من خلال التمييز غير المبرر، من جهة أخرى. وعدّد، في هذا الصدد، ثلاثة مجالات رئيسية قد يصعب فيها التوصل إلى التوازن المرغوب، وهي: إمكانية الطعن في التدابير التجارية بموجب آلية تسوية النزاعات التي تعتمدها منظمة التجارة العالمية؛ والتوافق بين عناصر الاتفاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف وقواعد منظمة التجارة العالمية؛ وتطابق العلامات الموافقة للبيئة مع معايير منظمة التجارة العالمية.

١١- وأشار ممثل منظمة التجارة العالمية إلى أن من الشروط الأساسية التي تقوم عليها قواعد وأنظمة المنظمة من حيث السياسة البيئية أنه، رغم كون أعضاء المنظمة أحراراً أساساً في اعتماد السياسات التي يختارونها، يظل منتظراً منهم الالتزام بمبادئ أساسية للمنظمة مثل عدم التمييز، وعدم فرض قيود كمية على الواردات أو الصادرات. ويمكن أن يتذرع الأعضاء بالمادة العشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) بهدف الخروج عن هذه المبادئ؛ ولكن يتعين عليهم، في هذه الحالة، إثبات أن الاجراء البيئي المعني يدخل ضمن الاستثناءات الواردة في الفقرة (ب) من تلك المادة، التي تنص على أن "من الضروري حماية الحياة والصحة البشرية والحيوانية والنباتية"، أو الفقرة (ز) التي تتعلق بـ "المحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ". ويتعين عليهم كذلك، للملاحظة الايضاحية من المادة العشرين، إثبات أن الاجراء نفسه ليس وسيلة لـ "التمييز التعسفي أو غير المبرر بين بلدان تتماثل ظروفها، ولا وسيلة لفرض قيود متسترة على التجارة الدولية".

١٢- واستُعرضت في الورقة الأخيرة، التي قُدمت في الجلسة الأولى من الاجتماع تحت عنوان "التجارة والبيئة: اجتماع سياتل وما بعده"، القضايا الجدالية التي تنشأ عن الترابط بين التجارة والبيئة، وأشير إلى الأسئلة التي ينبغي طرحها لدى السعي إلى تحقيق تكامل صالح للاستمرار بين التجارة والبيئة، دون اضعاف الاهتمامات الأساسية لأي منهما. ورئي أن التكامل بين التجارة والبيئة هو هدف صعب لا يحتمل بلوغه، ويشكل مخاطر كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما في منطقة الإسكوا. وطرح المتحدث عدة أسئلة حاول أن يجيب عنها ولكنه اعتبر عدداً منها أسئلة جدالية بسبب كثرة الآراء المتضاربة التي تسفر عنها، وقال إنه لا بد من اجراء مزيد من الدراسات المتعمّقة القائمة على التجربة الفعلية قبل العثور على اجوبة لهذه الأسئلة. واختُتمت الورقة بالاشارة إلى أن مفاوضي جولة الألفية كلفوا لجنة التجارة والبيئة بالاستمرار في دراسة الجوانب الجدالية من قضية التجارة والبيئة بهدف اقتراح مخارج يمكن أن تستفيد منها، ولا تتضرر، البلدان النامية والمتقدمة على السواء؛ وشُدِّد فيها على أن البلدان النامية لا تستطيع أن ترضى بأقل من التوازن في العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية الاقتصادية.

باء- دراسات الحالة التي أعدّت بمبادرة من برنامج المساعدة التقنية لحماية البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

١٣- ركّزت هذه الجلسة على مبادرة برنامج المساعدة التقنية لحماية البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكان هدفها مساعدة صانعي السياسات على تقييم أثر الأنظمة البيئية المتغيرة على القدرة التنافسية الدولية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلدان. ودارت الجلسة حول ثلاث دراسات حالة تناولت قطاعات محددة من الصادرات في الأردن ومصر والجمهورية العربية السورية، وقد عرضت كنماذج عملية وتجريبية على النهج التدرجي في تحليل السياسات وصياغتها.

١٤- وعالجت الدراسة الأولى أثر التشريعات البيئية على صادرات الأسمدة الأردنية إلى أوروبا، فبينت أن معايير الصحة البيئية الأوروبية، التي تضع حدوداً لمحتوى الأسمدة الفوسفاتية من الكادميوم، قد تؤدي إلى تخفيض الصادرات الأردنية بما يصل إلى نسبة ٨ في المائة. وركّزت الدراسة على فائدة هذا النموذج في

توجيه انتباه صانعي السياسات وشركات التعدين في الأردن إلى مدى تأثير الأنظمة البيئية على حجم الصادرات الوطنية في حالة عدم تطبيق أساليب لاعتماد هذه الأنظمة.

١٥- واستعرضت في الدراستين الثانية والثالثة الاستنتاجات الأولية لدراسات جديدة أجريت حول مصر والجمهورية العربية السورية. وأظهر العرض كيف يمكن استخدام نماذج هذا البرنامج لتقييم مدى سرعة تأثر قطاعي الصادرات والواردات بالأنظمة البيئية المتغيرة، وبالتالي مساعدة صانعي القرارات في إعطاء الأولوية لأكثر القطاعات تأثرا بالتضاد بين التجارة والبيئة.

١٦- وفي دراسة الحالة المتعلقة بمصر، اختير قطاعا المنسوجات والزراعات الغذائية كقطاعين محتملين للدراسة، نظراً إلى ما ينبغي مراعاته فيهما من معايير جديدة أكثر تشدداً في مجالات البيئة والصحة واليد العاملة. أما دراسة الحالة المتعلقة بالجمهورية العربية السورية، فستكون قد تناولت، لدى الانتهاء منها، أربعة من قطاعات التصدير (القطن والقطن المغزول والمنسوجات وزيت الزيتون) وثلاثة من قطاعات الواردات (الكيميائيات المستخدمة في انتاج مواد التطهير والتنظيف، ومواد التنظيف والأدوية). ويتوقع أن توفر دراسة هذه القطاعات مرشداً مفيداً إلى تحديد الأولويات بين الصناعات الأشد تأثراً بتغيرات التكلفة الناتجة من الأنظمة البيئية.

جيم- دراسات الحالة التي أعدتها الإسكوا

١٧- ركزت هذه الجلسة على آثار توصيات لجنة التجارة والبيئة على التجارة في بلدان الإسكوا، وعرضت خلالها سبع دراسات حالة لتوضيح الآثار المحتملة لهذه التوصيات على قطاعات معيّنة من التجارة والانتاج في المنطقة.

١- تجارة النفط

١٨- تناولت دراسة الحالة المتعلقة بتجارة النفط الصلة بين استخدام الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في سياق سيناريوهات لتخفيض هذه الانبعاثات من النوع المقترح في بروتوكول كيوتو الذي أعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. كما تناولت آثار التدابير البيئية على البلدان المصدِّرة للنفط، وقدّمت توصيات بشأن السياسات التي يمكن اتباعها بهدف محافظة هذه البلدان على ايراداتها النفطية رغم الآثار السلبية المحتملة لهذه التدابير.

٢- ممارسات التعبئة والتغليف في مصر

١٩- تناولت هذه الدراسة أحد أهم مواضيع المداولات المتعلقة بالتجارة والبيئة، وتطرقت إلى العلاقة بين المتطلبات البيئية الجديدة في مجالي التغليف والتأشير وآثارها على الأنشطة التجارية للمصنّعين والمصدِّرين في مصر.

٣- صناعة المنسوجات في الجمهورية العربية السورية

٢٠- تضمنت دراسة الحالة هذه تقييماً لأثر توصيات لجنة التجارة والبيئة على صناعة المنسوجات السورية مع مراعاة العوامل الرئيسية المتعلقة بهذه الصناعة، ومنها، مثلاً، مصدر المواد الخام، وهيكل الانتاج وممارساته وأساليبه، ومستوى تطور هذه الصناعة، وتوزُّع أسواق التصدير. وتناولت الدراسة كذلك وضع الجمهورية العربية السورية نسبة إلى نظام التجارة المتعددة الأطراف، لأنها ليست عضواً في اتفاق

منظمة التجارة العالمية، وبيّنت التحديات التي تواجه صناعة المنسوجات، وقدّمت توصيات تتعلق بمصالح القطاعين العام والخاص في مجال هذه الصناعة.

٤- صناعة الجلود في الجمهورية العربية السورية

٢١- أشارت دراسة الحالة هذه إلى أن الجمهورية العربية السورية تنظر الآن في اتخاذ اجراءات عاجلة لتحسين الوضع البيئي لصناعة الجلود لديها، وإلى أن السلطات الحكومية المعنية والمنظمات الحكومية الدولية والنقابات المعنية وهيئات أخرى تجري محاولات مكثفة لإصلاح هذا الوضع. كما أشارت الدراسة إلى أن إدخال التكنولوجيات السليمة بيئياً في العديد من المصانع الصغيرة والمتوسطة لدباغة الجلود هو أمر إشكالي يتطلب جهوداً خاصة. ومن العوائق الرئيسية أمام شمل الاعتبارات التجارية والبيئية بصناعة الجلود في منطقة الإسكوا عموماً، وفي الجمهورية العربية السورية خصوصاً، عجز الشركات الصغيرة عن جمع رأس مال كافٍ لتحسين كفاءة عملية الانتاج ونوعية المنتَج والوضع البيئي.

٥- قطاع التعدين في الأردن

٢٢- بيّنت دراسة حالة تناولت قطاع التعدين في الأردن ازدياد الآثار السلبية للتدابير البيئية على أسواق صادرات صناعاتها الاستخراجية. وبعد التحقيق في قطاع التعدين في الأردن، الذي يتضمن الإسمنت والفوسفات والبوتاس، وتقييم وضعه فيما يتعلق بتلبية المعايير البيئية والصحية، خلصت الدراسة إلى أن قلة المعلومات والدراية الفنية في مجال تقييم نمط ونوعية التخلص من النفايات الكيميائية تزيد من صعوبة صياغة سياسات إدارية ملائمة واختيار التكنولوجيا الملائمة لمعالجة هذه المشكلة. وأوصت الدراسة بأن يسعى المصدِّرون الأردنيون إلى اكتساب القدرات الفنية اللازمة لتكييف منتجاتهم مع الأنظمة البيئية الجديدة المطبّقة في أسواق صادراتهم. وأوصت، بشكل خاص، بأن يدخل الأردن في علاقة استشارية مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية التي تعمل على معالجة قضايا البيئة والقضايا الاجتماعية.

٦- الصناعة الغذائية في لبنان

٢٣- تناولت دراسة الحالة هذه ما للقضايا التي جرى التفاوض بشأنها في إطار برنامج لجنة التجارة والبيئة من آثار على الصناعة الغذائية في لبنان. واتضحت من الحالات الأربع المثيرة للجدل والمتعلقة بتجارة الأغذية الزراعية، التي عرضت باستخدام الرسوم البيانية، ديناميات الصلة بين التجارة والبيئة في هذا القطاع. وتضمنت الدراسة تحليلاً للصناعة الغذائية من حيث أساليب الانتاج وممارساته وتوزع أسواق الصادرات. واختُتمت بقائمة من التوصيات الرامية إلى مساعدة هذه الصناعة في تلبية المتطلبات البيئية والصحية الجديدة.

٧- آثار القضايا التي يجري التفاوض فيها في لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبلدان الإسكوا: حالات مصر والأردن ولبنان

٢٤- استعرضت آخر دراسة لحالة بحثت في هذه الجلسة أهم قضايا لجنة التجارة والبيئة بالنسبة للبلدان النامية. وبيّنت هذه الدراسة، بالاستعانة بحالات مصر والأردن ولبنان كأمثلة، مختلف مستويات وعي ومواجهة بلدان الإسكوا للتحدي المتمثل في قضايا التجارة والبيئة.

٢٥- وفي معرض توضيح الآثار المحتملة لقضايا لجنة التجارة والبيئة على التجارة المصرية، أوصت الدراسة بأن تواصل مصر جهودها المكثفة لمعالجة هذه الآثار، وبأن تضفي طابعاً مؤسسياً على مشاغلها

المتصلة بالتجارة والبيئة من خلال تأسيس إدارة حكومية خاصة يعمل فيها خبراء مؤهلون لتقديم الخدمات في هذا المجال.

٢٦- وفيما يتعلق بوضع الأردن، بيّنت الدراسة أن الحكومة الأردنية بدأت العمل للتو على دمج متطلبات التجارة والبيئة، وأشارت إلى أن من الضروري، في هذه المرحلة، العمل على زيادة وعي الجمهور بأهمية القضايا التي ينطوي عليها هذا الموضوع.

٢٧- وتبين لدى تقييم الوضع في لبنان أن قضايا التجارة والبيئة التي تتناولها لجنة التجارة والبيئة ليست معروفة إلا قليلا على المستوى الحكومي. وركزت الدراسة على الفوائد التي يمكن أن يجنيها لبنان من توسيع أسواق الصادرات إذا أبدى الاهتمام بهذه القضايا وبذل جهدا لتلبية المعايير البيئية الجديدة.

ثالثا- التوصيات الموجهة إلى بلدان الإسكوا

٢٨- في اليوم الثالث والأخير من الاجتماع، خرج المشاركون بمجموعتين من التوصيات شملتا عددا من بيانات السياسة العامة. وكما ذكر سابقا، أعدت إحدى المجموعتين لاستخدام الوزراء العرب الذين سيشاركون في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في سياتل، بينما وجهت المجموعة الأخرى إلى حكومات بلدان الإسكوا كي تنظر فيها.

ألف- التوصيات المعدة لاستخدام الوزراء العرب

١- الموقف العربي من التجارة والبيئة

٢٩- ينبغي، لدى توضيح الموقف العربي من قضية التجارة والبيئة، تضمينه المبادئ والسياسات والوقائع التالية:

(أ) تسلم البلدان العربية بأن ممارسات الادارة والحفظ السليمة بيئيا تعود بالفائدة على جميع البلدان، ويستند موقفها من التجارة والبيئة إلى اقتناعها بأن للموارد الطبيعية والبيئة أهمية حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، وبأن الحاجة الى منع تدهور هذه الموارد واستنفادها ينبغي أن تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر التخطيط الوطني؛

(ب) ينبغي أن يكون مبدأ المسؤوليات المشتركة، إنما المتمايزة، بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو هو الأساس الذي يقوم عليه تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات الدولية وتحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) تعتمد الهيئات المعنية بشؤون البيئة في البلدان العربية، لتحقيق ذلك، ما يلزم من سياسات لمنع تدهور البيئة ولتحسينها، ولمكافحة التلوث. وقد أصدرت التشريعات والضوابط البيئية والمبادئ التوجيهية ونظم الادارة البيئية؛

(د) انضمت البلدان العربية إلى الاتفاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف، وشاركت في قمة الأرض المنعقدة في ريو، وهي تلتزم بقراراتها. كما انها اتخذت خطوات ايجابية نحو تنفيذ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، على مختلف مستويات الإستجابة، وفقا لتوفر الموارد والقدرات والمساعدة الفنية؛

(هـ) يؤدي مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة دورا هاما في حشد الجهود العربية المشتركة من أجل الحفاظ على البيئة؛

(و) أقرّ المجلس، في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، الذي قُدِّم إلى مؤتمر قمة الأرض؛

(ز) أقرّ المجلس، في أيار/مايو ١٩٩٢، البرامج العربية للتنمية المستدامة المتمشية مع جدول أعمال القرن ٢١. وستنفذ هذه البرامج بما يتوفر من موارد وبالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ح) عقدت البلدان العربية العزم على الاستمرار في برامج الإصلاح الاقتصادي والبيئي وعلى تطوير طاقاتها بهدف تعزيز قدراتها التنافسية وتحسين فرص نفاذها إلى الأسواق؛

(ط) تؤيد البلدان العربية تأييداً كاملاً قواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتجارة المتعددة الأطراف الخالية من التمييز والمتكافئة والحرة، التي تعطي البلدان النامية فوائد تجارية وتيسِّر نفاذها إلى الأسواق. ومن المهم أن تستمر هذه الجهود وأن تستمر منظمة التجارة العالمية في السعي نحو تحقيق أهداف التجارة الحرة وفتح الأسواق؛

(ي) لم تفِ البلدان الصناعية بالتزاماتها الدولية، حسبما يتضح من انخفاض المساعدة الانمائية الرسمية. وهي تميل إلى ربط التجارة والاستثمار والمساعدة بالمعايير البيئية، الأمر الذي يمثل ضغطاً إضافياً على البلدان النامية ويحدّ من ميزتها التنافسية وفرص نفاذها إلى الأسواق.

٢- عرض الموقف العربي في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في سياتل

٣٠- ينبغي أن تركّز الوفود العربية، لدى عرض الموقف العربي في اجتماع سياتل، على أن من السابق لأوانه الانتقال من مرحلة التشاور إلى مرحلة التفاوض بشأن القضايا المتصلة بالبيئة، للأسباب التالية:

(أ) لم تنته لجنة التجارة والبيئة بعد من التداول حول أي من الموضوعات الواردة في جدول أعمالها؛

(ب) لم يُجرَ بعد أي تقييم لمدى تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية التي تتضمن جوانب بيئية، ولم يُقيَّم أثرها على البلدان النامية بشكل خاص؛

(ج) قد يكون عقد اتفاق بيئي جديد في إطار منظمة التجارة العالمية متناقضاً مع الأحكام الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر؛

(د) هناك عدد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تتضمن التزامات وواجبات للبلدان المتقدمة تجاه البلدان النامية والتي لم تُنَفَّذ بعد؛

(هـ) تشكل المادة العشرون من الغات، المتعلقة بالاستثناءات العامة من أحكام منظمة التجارة العالمية، إطاراً ملائماً لمعالجة قضايا التجارة والبيئة.

٣١- وفيما يتعلق بمناقشة قضايا بيئية محددة بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما الاتفاق بشأن الحواجز الفنية للتجارة، واتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، والاتفاق بشأن الدعم والاجراءات التعويضية، والاتفاق العام للتجارة في الخدمات، ينبغي أن تثير البلدان العربية مسائل ذات أهمية حيوية من قبيل نقل التكنولوجيا الملائمة، وتوفير الموارد المالية الكافية، ووفاء البلدان الصناعية بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة في بناء القدرات وإمهال البلدان النامية مهلة ملائمة لتنفيذ الاتفاقات. وينبغي أن تتلقى البلدان الأعضاء المساعدة في تطوير قدراتها، بما في ذلك التدريب على الجوانب القانونية والقضائية والإعلامية من التجارة والبيئة. ومن المهم، في هذا السياق، إبراز القضايا الواردة أدناه.

(أ) نقل التكنولوجيا

٣٢- نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية أمر هام لأنه يصعب على البلدان الالتزام بالمعايير البيئية بدونه. وبينما تركّز الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على أهمية نقل التكنولوجيا، ظهرت عوائق رئيسية أمام

تحقيق هذا الهدف ونتجت عنها مناقشات مستفيضة دامت فترة طويلة من الزمن. وينبغي أن يعلن الموقف العربي، بوضوح، النقاط التالية:

(أ) ينبغي أن تنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفقاً لاحتياجاتها المحددة. وينبغي أن ترتبط هذه العملية بالتدريب وبناء القدرات بهدف تمكين البلدان النامية من اكتساب التكنولوجيات السليمة بيئياً؛

(ب) ينبغي ألا تُنقل إلى البلدان النامية التكنولوجيات القديمة أو المتقادمة أو الصناعات التي تلوث البيئة وتستهلك كميات كبيرة من الطاقة، بحيث يتاح للبلدان المتقدمة ان تلبي التزاماتها الواردة في اتفاقيات أخرى على حساب البلدان النامية؛

(ج) ينبغي ضمان التوازن في التوزيع الجغرافي للمساعدات المالية التي تقدم إلى البلدان النامية؛

(د) ينبغي تنفيذ أحكام نقل التكنولوجيا الواردة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. فالفقرة (ب) من الفقرة الفرعية ٣ من المادة ٢٧ من الاتفاق تتناول استثناءات حقوق براءات الاختراع بشكل يتمشى تماماً مع أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي ويضمن حقوق السكان الأصليين وسيادة البلدان على مواردها. وينبغي أن تتخذ البلدان الصناعية، تدليلاً على حُسن نيتها، مبادرة ايجابية لضمان اتباع مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في تنفيذ أحكام مختلف الاتفاقات؛

(هـ) ينبغي أن تُعفى الشركات الصغيرة والمتوسطة من أحكام اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وان تستثنى من أي تخفيض في الإعانات اللازمة لتمويل التكنولوجيا السليمة بيئياً؛

(و) ينبغي للبلدان الصناعية أن تتخذ اجراءات وتوفر حوافز، لصالح القطاع الخاص، لتشجيعه على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛

(ز) ينبغي أن يكون تنفيذ هذه التدابير إلزامياً لا طوعياً.

(ب) الاجراءات الاقتصادية

٣٣- نادراً ما تكون التدابير التجارية التقييدية ذات فعالية في تحقيق الأهداف البيئية. ومن الأفضل استنفاد جميع التدابير الايجابية، لأن فرض الجزاءات التجارية كتدبير الحل الأخير لا بد أن يسيء للبيئة، فيكون، بالتالي، تدبيراً يؤدي الى عكس المراد.

(ج) الإعانات

٣٤- ينبغي التمييز بين الإعانات. ولا داعي لإلغاء جميع الإعانات لأنها يمكن ان تحقق أهدافاً هامة للسياسة الوطنية وأن تكون غير مستوجبة إقامة دعوى بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية. والإعانات التي تحقق الأهداف الوطنية الإقليمية للتنمية المستدامة، مثل تطوير الهياكل الأساسية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، تتمشى مع مسوغات الإعانات البيئية التي تستوجب إقامة دعوى ويجب أن تُعتبر كذلك.

٣٥- لا بد من التمييز بين الإعانات المباشرة وبين دور الحكومة في إعطاء المجتمع منافع موارده وثروته الطبيعية. ولا بد كذلك من التمييز بين الإعانات المعاكسة للأهداف المرجوة والإعانات التي تهدف إلى المساعدة على اعتماد أساليب الانتاج المستدامة.

٣٦- ينبغي أن يرافق إزالة أية إعانة اجراءات من قِبَل البلدان الصناعية تهدف إلى تيسير نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق وتشجيع ما تبذله من جهود لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٧- وينبغي ألا تؤدي إزالة الإعانات إلى تثبيط عزائم الصناعات الصغيرة والمتوسطة أو تدمير هذه الصناعات، لأنها تشكل عِماد النمو في العديد من البلدان النامية.

٣٨- ويجدر بالاشارة أن قيام البلدان الصناعية بإزالة جميع الإعانات قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الأغذية الأساسية التي تستوردها البلدان النامية.

(د) الضرائب والرسوم

٣٩- ينبغي ألا تؤدي الضرائب والرسوم البيئية إلى تقييد القدرة التنافسية للبلدان النامية في الأسواق الدولية. وينبغي إجراء دراسات لاستكشاف إمكانية استخدام أدوات اقتصادية ملائمة لتشجيع التحول إلى برامج التنمية المستدامة في البلدان النامية.

(هـ) اعتماد العلامات المتوافقة مع البيئة

٤٠- ينبغي اعتبار اعتماد العلامات المتوافقة مع البيئة أداة بيئية، وينبغي ألا يستخدم كحاجز فني أمام التجارة.

٤١- ولاعتماد العلامات المتوافقة مع البيئة أهمية في زيادة وعي المستهلك بالمنتجات غير الضارة بالبيئة.

٤٢- وينبغي أن يُطبّق مفهوم اعتماد العلامات المتوافقة مع البيئة على المُنتج النهائي فقط، وليس على عمليات وأساليب الانتاج غير المتصلة بالمنتجات. وينبغي أن يستند منح العلامات المتوافقة مع البيئة إلى الشفافية والاعتراف المتبادل.

(و) المعايير البيئية

٤٣- ينبغي ألا تؤدي المعايير البيئية إلى تمييز غير مبرر في مجال التجارة، حسبما هو موضح في أحكام الاتفاق بشأن الحواجز الفنية للتجارة.

٤٤- وينبغي أن تمتنع البلدان الصناعية عن تصدير المنتجات المحظورة لديها، سواء أكانت من السلع الأولية أم الوسيطة، إلى البلدان النامية.

٤٥- وينبغي ألا يطبق أي بلد أو أية مجموعة إقليمية معاييرها الخاصة على صادرات البلدان النامية، وإنما ينبغي أن يلتزم بالمعايير الدولية التي تتلقى بموجبها جميع البلدان معاملة متساوية.

٤٦- وينبغي أن تطبّق البلدان الصناعية مبدأ الإشعار المسبق لدى تصدير أي عنصر صناعي يدخل في انتاج سلعة نهائية يُعاد تصديرها اليه من البلدان النامية.

٤٧- وينبغي أن تدعم البلدان الصناعية بناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما في مجال اكتساب الخبرات وانشاء المختبرات الوطنية المؤهلة لتفتيش المنتجات وعناصرها.

٤٨- وينبغي أن تُشَجَّع البلدان على اعتماد معايير بيئية متشابهة وتوقيع اتفاقات اعتراف متبادل.

٣- البيان الوزاري لمؤتمر سياتل

٤٩- ينبغي، لدى صياغة البيان الوزاري، إبراز النقاط التالية:

(أ) ينبغي التركيز على مبادئ ريو دي جانيرو التي تقضي بأن التنمية المستدامة حق لكل بلد وبأن على البلدان مسؤوليات متبادلة، وإن كانت متمايزة، تجاه تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) ينبغي إعادة تأكيد إلتزام البلدان الصناعية بالوفاء بواجباتها المتعلقة بتيسير نقل التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية الكافية؛

(ج) ينبغي إعادة تكرار البيان الوزاري لمؤتمر سنغافورة (الذي اعتمده المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٦) والذي يؤكد أن منظمة التجارة العالمية هي منتدىً "للاستمرار في تحرير التجارة" وليس منتدىً آخر لحفظ البيئة؛

(د) ينبغي أن تواصل لجنة التجارة والبيئة القيام بمهامها وتنفيذ برنامج عملها لأن الوقت لم يحن بعد لإحالة المواضيع التي تناقشها إلى مجموعات تفاوض؛

(هـ) ينبغي تشجيع بناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما من خلال توفير الحوافز على توسيع نطاق نفاذها الى الأسواق وتشجيع نقل التكنولوجيا وزيادة التمويل الخارجي المقدّم لها. وينبغي أن يُطلب من المنظمات الدولية، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التعاون في توفير الخبرات الفنية والموارد اللازمة لبناء قدرات البلدان النامية؛

(و) ينبغي إعطاء البلدان النامية مُهلاً كافية لتنفيذ الاتفاقات، وفقاً لاحتياجاتها، وذلك لافساح المجال أمامها لإعادة هيكلة عمليات الانتاج لديها وتأمين الموارد المالية اللازمة لاستيفاء المعايير البيئية؛

(ز) ينبغي رفض الاجراءات التي تتخذها بعض البلدان من جانب واحد لأغراض حمائية.

٤- الاستعدادات الأولية لمؤتمر سياتل ونتائجه

٥٠- توخياً لضمان إمكانية عرض الموقف العربي على نحو شامل في مؤتمر سياتل، ولمتابعته ببرنامج عمل إيجابي، ينبغي اتخاذ الاستعدادات الأولية التالية:

(أ) ينبغي أن تُدعى جميع البلدان العربية إلى مواصلة جهودها التي تستهدف ضمان التنسيق والتعاون فيما بين مختلف الوزارات والهيئات الوطنية والخاصة المعنية بأنشطة منظمة التجارة العالمية.

وينبغي كذلك حثها على إرسال وفود إلى الاجتماع تضم ممثلين لجميع القطاعات المعنية، وخاصة من خبراء التجارة والبيئة والقانون؛

(ب) ينبغي أن يُطلب الى جامعة الدول العربية أن تشكل فريقاً استشارياً من الخبراء لتقديم الدعم الفني والقانوني للوفود العربية المشاركة في مؤتمر سياتل. وقد أعرب ممثلو البنك الإسلامي للتنمية عن استعداد البنك لتغطية تكاليف مشاركة الفريق الاستشاري في الاجتماع؛

(ج) ينبغي اطلاع الوزراء العرب المشاركين في المؤتمر على نتائج اجتماع فريق الخبراء هذا، كما ينبغي حثّهم على التنسيق بنشاط مع الهيئات الدولية المعنية، بهدف تشكيل تكتل قوي للتفاوض بشأن المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة؛

(د) ينبغي التشديد على ضرورة منح جامعة الدول العربية مركز المراقب في منظمة التجارة العالمية؛

(هـ) ينبغي أن تُدعى جميع الهيئات العربية إلى الاستفادة من الدعم الفني الذي تقدمه الوكالات ومؤسسات التمويل الدولية لإجراء دراسات حالة عن أثر تحرير التجارة على الصناعة، ولا سيما الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف ضمان المشاركة الفعّالة للمتفاوضين العرب في جولة المفاوضات المقبلة ومتابعتهم لها؛

(و) ينبغي دعوة الجهات المنظّمة لهذا الاجتماع إلى الاستمرار في التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، والمحافظة على الاتصالات معها، بهدف عقد الاجتماعات والندوات الاستشارية وتبادل الخبرات والتجارب في مجال التجارة والبيئة وتنظيم الدورات التدريبية لتعزيز بناء القدرات العربية؛

(ز) ينبغي توجيه الاهتمام إلى الأثر السلبي لمسألة التجارة والبيئة على تجارة النفط وايراداته. ويتوقع أن تنشأ هذه الآثار السلبية من الاتفاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف وليس من النظام التجاري المتعدد الأطراف. فبروتوكول كيوتو، بصفته واحداً من الاتفاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف، يدعو إلى وضع أهداف كمية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان المتقدمة. ومن المرجّح أن تؤدي الأهداف المحددة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، الواردة في هذا البروتوكول، إلى خسارة كبيرة في ايرادات صادرات النفط بالنسبة لبلدان الأوبك وبالنسبة للبلدان غير المنتجة للنفط. ورغم أن السماح بتجارة تصاريح الانبعاثات يخفف من حدة هذه الخسائر، فالخسائر لا تزال كبيرة. ويجدر بالاشارة أن الاشتراك مع البلدان المصدِّرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك، في إدارة أسعار النفط المرتفعة نسبياً بالاضافة إلى اعتماد نظام تجاري عالمي كامل لا تقيِّده حدود قصوى للانتاج، يشكلان معاً أفضل طريقة لتقليل الخسائر.

باء- التوصيات الموجهة إلى حكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا

٥١- الى جانب التأييد الذي ابدي لجميع التوصيات الصادرة عن ندوة جامعة الدول العربية، والتسليم بأن اجتماع فريق خبراء الإسكوا يأتي بدراسات حالة تستند الى التجربة الفعلية في المنطقة، تمحورت القضايا المحددة المناقشة، والتوصيات المقدمة، حول الأهداف الثلاثة التالية:

(أ) تقديم التوصيات فيما يتعلق بمؤتمر سياتل وما بعد؛
(ب) دراسة مداولات التجارة والبيئة على المستويين الإقليمي والوطني؛
(ج) تنفيذ توصيات مختارة في سياق الهدفين المذكورين أعلاه.

٥٢- وتتناول التوصيات المقدّمة في هذا الإطار القضايا المحددة الواردة أدناه.

١- المفاوضات الدولية

٥٣- تدعو الحاجة إلى مشاركة بلدان الإسكوا بنشاط في المناقشات والمداولات المتعلقة بقضايا التجارة والبيئة على مستوى التجارة المتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتفاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف مثل بروتوكول كيوتو واتفاقية التنوع البيولوجي.

٢- التنسيق والاتصال وتبادل المعلومات

٥٤- تدعو الحاجة إلى تحسين التنسيق والاتصال فيما يتعلق بقضايا التجارة والبيئة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويتطلب هذا ما يلي:

(أ) تحسين التنسيق فيما بين الوزارات على المستوى القطري؛

(ب) تحسين التنسيق فيما بين الوزارات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والإقليمي؛

(ج) تحسين التنسيق فيما بين المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة الفنية وتضطلع ببرامج بناء القدرات في المنطقة.

٥٥- وينبغي توجيه اهتمام خاص الى الاتصال وتبادل المعلومات عن ترتيبات نقل التكنولوجيا، ولا سيما فيما يتعلق بالدروس المستمدة من تطبيق وتكييف التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة، وفيما يتعلق بمختلف طرق الوقوف على التكنولوجيات وعمليات الانتاج الجديدة.

٣- دراسات الحالة وجمع المعلومات

٥٦- تزداد أهمية قضية التجارة والبيئة في الأيام المقبلة، خاصة وأن غالبية بلدان المنطقة هي الآن أعضاء في منظمة التجارة العالمية أو تطمح الى عضويتها. والقدرات الفنية والمؤسسية المتوفرة على المستوى القطري غير كافية، وتحتاج إلى تحسين لتتمكن من مواجهة التحديات الجديدة. وينبغي للمسؤولين في الحكومات والقطاع الخاص في المنطقة ان يبذلوا قصارى جهدهم لاستخدام الخبرات المتوفرة عن طريق المنظمات الإقليمية والدولية بهدف تطوير القدرات الكافية لديهم ليتمكنوا من معالجة القضايا المتعلقة بالتجارة والبيئة. وفي هذا الصدد، ينبغي التسليم بما يلي:

(أ) تشكل الأساليب المنهجية والنهج القائمة على التجربة الفعلية أدوات مفيدة لشمل الاهتمامات البيئية بعملية التنمية. ويلزم ان تنظر حكومات المنطقة بجدية في إمكانية استخدام هذه النهج، كما يلزم أن تطبق الدوائر الحكومية أساليب متشددة للمحاسبة البيئية في عملياتها؛

(ب) ينبغي، على سبيل الأولوية، إجراء دراسات عن القطاعات الاقتصادية وقضايا السياسة العامة في المنطقة، وتبادل هذه الدراسات. وسيكون من الضروري تجميع الموارد اللازمة للاضطلاع بهذه الدراسات؛

(ج) تدعو الحاجة إلى إيجاد نظام عام تندرج ضمنه النصوص العربية المتعلقة بقضايا التجارة والبيئة. وينبغي بذل الجهود لتشجيع تعريب المصطلحات والمعايير.

٤- أدوات بناء القدرات والمساعدة

٥٧- أعرب المجتمعون عن تقديرهم لمساهمة المنظمات الدولية في معالجة قضايا التجارة والبيئة، ولكنهم رأوا أن الحاجة تدعو الى مزيد من التنسيق، وأنه ينبغي للبلدان ان توقف المنظمات الدولية وغيرها على حاجتها للدعم في مجال أنشطة بناء القدرات من أجل معالجة قضايا التجارة والبيئة بفعالية.

٥٨- وتدعو الحاجة كذلك الى إضفاء الطابع الرسمي على الاتصال، وتيسير التنسيق، بين المنظمات الدولية التي تقدم خدمات بناء القدرات والمساعدة الفنية في مجال التجارة والبيئة. وينبغي إنشاء آلية لتنسيق الأنشطة في ميدان التجارة والبيئة بالاشتراك مع وكالات التمويل التي تدعم هذا النوع من العمل في المنطقة.

٥- التدريب القانوني

٥٩- بما أن قضية التجارة والبيئة هي قضية جديدة في المنطقة العربية، تدعو الحاجة إلى توفير التدريب القانوني اللازم للمحامين والقضاة والعاملين في المجال القانوني.

٦- القطاع الخاص

٦٠- ينبغى ان يشارك القطاع الخاص بنشاط في صياغة استراتيجيات غايتها زيادة القدرة التنافسية في الأسواق، وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية. ولقضايا التجارة والبيئة دور هام في تحديد القدرة التنافسية، ويلزم زيادة وعي القطاع الخاص بهذه القضايا ومساعدته على تحديث المهارات اللازمة لمواجهة التحديات البيئية. ومن الملح جداً تنبيه الشركات الصغيرة والمتوسطة الى التحديات التي ستواجهها، وخاصة الشركات العاملة في مجال التصدير. وينبغي ان تعطى هذه الشركات الأولوية في تلقي المساعدة في مجال قضايا التجارة والبيئة.

٧- التصديقات وشهادات الاعتماد

٦١- يلزم مساعدة الشركات على اعتماد أدوات سليمة تتيح لها اكتساب معرفة تامة بممارسات التصديق وإصدار شهادات الاعتماد. وينبغي التنسيق بين إجراءات التصديق وإصدار شهادات الاعتماد على المستوى الإقليمي.

٨- اعتماد العلامات المتوافقة مع البيئة

٦٢- انطلاقاً من التوصيات التي صدرت عن ندوة جامعة الدول العربية فيما يتعلق بالعلامات المتوافقة مع البيئة، اتفق على ما يلي:

(أ) ينبغي ان تعتبر العلامات المتوافقة مع البيئة أداة من الأدوات البيئية، وألا تستخدم كحاجز فني أمام التجارة؛

(ب) ينبغي ان تقتصر العلامات المتوافقة مع البيئة على المنتجات، وألا تطبق على عملية الانتاج غير المتعلقة بخصائص المنتج النهائي.

٩- الجزاءات التجارية

٦٣- نادراً ما يكون للتدابير التجارية التقييدية فعالية في تحقيق الأهداف البيئية. لذلك ينبغي اللجوء أولاً الى التدابير الايجابية واستنفاذها. والواقع ان فرض الجزاءات التجارية كتدبير الحل الأخير لا بد أن يسيء للبيئة، فيكون، بالتالي، تدبيراً يؤدي الى عكس المراد. ولذلك ينبغي ان تتجنب الحكومات استخدام الجزاءات وهي في صدد التفاوض في نزاعات متعلقة بالتجارة والبيئة أو مواجهة مثل هذه النزاعات.

١٠- الاعانات

٦٤- ينبغي التمييز بين الاعانات. ولا داعي لإلغاء جميع الإعانات لأنها يمكن أن تحقق أهداف هامة للسياسة الوطنية وأن تكون غير مستوجبة إقامة دعوى بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية. والإعانات التي تحقق الأهداف الوطنية الإقليمية للتنمية المستدامة، مثل تطوير الهياكل الأساسية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، تتمشى مع مسوغات الإعانات البيئية التي لا تستوجب إقامة دعوى ويجب أن تُعتبر كذلك.

١١- قطاع النفط

٦٥- ينبغي توجيه الاهتمام الى الأثر السلبي لمسألة التجارة والبيئة على تجارة النفط وايراداته. ويتوقع أن تنشأ هذه الآثار السلبية من الاتفاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف وليس من النظام التجاري المتعدد الأطراف. فبروتوكول كيوتو، بصفته واحداً من الاتفاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف، يدعو إلى وضع أهداف كمية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان المتقدمة. ومن المرجّح أن تؤدي الأهداف المحددة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، الواردة في هذا البروتوكول، إلى خسارة كبيرة في ايرادات صادرات النفط بالنسبة لبلدان الأوبك وبالنسبة للبلدان غير المنتجة للنفط. ورغم أن السماح بتجارة تصاريح الانبعاثات يخفف من حدة هذه الخسائر، فالخسائر لا تزال كبيرة. ويجدر بالاشارة أن الاشتراك مع البلدان المصدِّرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك، في إدارة أسعار النفط المرتفعة نسبياً بالاضافة إلى اعتماد نظام تجاري عالمي كامل لا تقيِّده حدود قصوى للانتاج، يشكلان معاً أفضل طريقة لتقليل هذه الخسائر.

جيم- النهج التشغيلي

١- تأسيس المراكز الوطنية المعنية بالتجارة والبيئة

٦٦- إدراكاً لاحتياج البلدان الى تحديد الأولويات في قضاياها السياسية والاقتصادية الهامة، اتُفق على أنه ينبغي أن تتبع، على المستويين الوطني والإقليمي، استراتيجيات تستهدف مواجهة تحديات التجارة والبيئة.

٦٧- ولذلك أوصى الاجتماع بإنشاء مركز وطني (أي فرقة عمل وطنية او لجنة وطنية) معني بمشاغل التجارة والبيئة في كل بلد، بهدف وضع برامج عمل رسمية طويلة الأجل.

٦٨- وينبغي أن يتألف هذا المركز الوطني من ممثلين لمصالح القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وأن يحدد القضايا الهامة بالنسبة للبلد وأن يعطيها الأولوية التي تستحقها. وينبغي

أن تنسق المراكز الوطنية المواقف فيما بينها وأن تعرض قائمة أولوياتها على المنظمات الدولية والإقليمية المختصة ببناء القدرات، بهدف العمل معاً على تشكيل مجموعة إعلامية تضافرية للمساعدة في بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي.

٢- فرقة عمل إقليمية

٦٩- ينبغي إنشاء فرقة عمل إقليمية معنية بالتجارة والبيئة، تقترح وتصوغ البرامج الخاصة بدعم بناء القدرات على المستويين الإقليمي والوطني. وينبغي أن تتضمن فرقة العمل ممثلين للهيئات الوطنية والإقليمية والدولية وممثلين للقطاع الخاص.

٣- لجنة التنسيق بين المنظمات المعنية ببناء القدرات

٧٠- اقترح الاجتماع إنشاء لجنة تنسيق تضم منظمات الأمم المتحدة (الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والإسكوا) والمنظمات الدولية المانحة (برنامج المساعدة التقنية لحماية البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا)، للعمل على تنسيق الأنشطة الفنية والمالية المتعلقة ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة.

٧١- ويمكن أن تقيم لجنة التنسيق علاقة عمل وثيقة مع المراكز الوطنية وفرقة العمل الإقليمية بهدف وضع برامج للاتصال المباشر يمكن أن تستخدمها الحكومات والوكالات العامة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٤- الاجتماعات الإقليمية

٧٢- ينبغي عقد اجتماع إقليمي يضم جميع المراكز الوطنية لإعطاء صفة رسمية للجنة تنسيق أنشطة المنظمات المعنية ببناء القدرات.

٧٣- ويمكن أن تشكل اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، التابعة لجامعة الدول العربية، التي ستعقد اجتماعاً لها في القاهرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، منتدىً لاقتراح إنشاء المراكز الوطنية وفرقة العمل الإقليمية ولجنة تنسيق أنشطة المنظمات المعنية ببناء القدرات. وينبغي أن تتمثل في هذا الاجتماع جميع المراكز الوطنية والمنظمات الدولية العاملة في مجال بناء القدرات المتصلة بالتجارة والبيئة.

٥- القطاع الخاص

٧٤- ينبغي تأسيس لجنة معنية بالقدرة التنافسية من أجل مساعدة القطاع الخاص، ولا سيما قطاع الصناعة، على صياغة الاستراتيجيات الرامية الى زيادة القدرة التنافسية لمواجهة الآثار التي تؤدي اليها التحديات التي تطرحها قضايا التجارة والبيئة. وينبغي أن تتناول هذه اللجنة الجوانب الفنية من هذه القضية بأسلوب موضوعي وعملي. وينبغي إجراء دراسات قطاعية حول المواضيع التالية:

(أ) مواصفات المنتجات المحلية؛

(ب) المواصفات الدولية المطلوبة في كل منتج؛

(ج) التدابير الفنية التي ينبغي اعتمادها لاستيفاء المواصفات المطلوبة، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:

(١) التعديلات البسيطة في العملية الانتاجية و/أو أساليب الوصول بها الى الوضع الأمثل؛
(٢) تحديث التكنولوجيا؛
(٣) التحليل والاختبار اللازمان للنظر في مطابقة المعايير؛
(٤) إصدار الشهادات؛
(٥) تقدير أثر التدابير المعتمدة على تكلفة المنتج.

٧٥- وهذه الدراسات ستزود الجهات الفاعلة ضمن القطاع، وقطاع الصناعة، بصورة اوضح عن القضايا المطروحة والاجراءات الملموسة التي يلزم اتخاذها لمواجهة التحدي المطروح على قدرتهم التنافسية.

٦- المنظمات غير الحكومية

٧٦- تدعو الحاجة الى وضع استراتيجية للاتصال بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية (بما فيها رابطات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية) التي تعمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن أن يؤدي وجود خطوط اتصال مفتوحة مع هذه المنظمات الى دعم أنشطة بناء القدرات وتوفير المساعدة الفنية في مجال قضايا التجارة والبيئة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة سيرين شاهين
وحدة منظمة التجارة العالمية
وزارة الصناعة والتجارة
ص.ب.: ٢٠١٩
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٥٦٠٧١٩١ (٦) (٩٦٢)
فاكس: ٥٦٠٣٧٢١ (٦) (٩٦٢)
البريد الإلكتروني: seraz@hotmail.com

السيد حيدر فريحات
مدير وحدة المساندة الفنية
وزارة التخطيط
ص.ب.: ٥٣٥
جرش، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٤٦٥٤٠٤٣ (٩٦٢)
فاكس: ٤٦٤٩٣٤١ (٩٦٢)
البريد الإلكتروني: haidar@mop.gov.jo

السيد عبد الله محمد عطية
مساعدة مدير إدارة الدراسات
غرفة تجارة عمّان
ص.ب.: ٢٨٧
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٥٦٦٦١٥١ (٦) (٩٦٢)
فاكس: ٥٦٦٦١٥٥ (٦) (٩٦٢)

السيد يوسف منصور
مدير عام هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٥٨٦٢٠٢٧ (٦) (٩٦٢)
فاكس: ٥٨٦٣٦٤٣ (٦) (٩٦٢)
البريد الإلكتروني: mansur@trc.gov.jo

السيد سفيان سلمان القضاة
قنصل سفارة المملكة الأردنية الهاشمية
ص.ب.: ١٠٩
بعبدا، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٢٢٥٠٠ (٠٥) (٩٦١)
فاكس: ٩٢٢٥٠٢ (٠٥) (٩٦١)

دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد عبد العزيز بن علي بن راشد النعيمي
رئيس مجلس إدارة مكتب التقنية الحديثة للاستشارات الهندسية والصناعية
ص.ب.: ٤٣١
أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٧٤٧٠٠٣٣ (٢) (٩٧١)
فاكس: ٧٤٤٥٧٨٢ (٢) (٩٧١)
البريد الإلكتروني: aaziz777@emirates.net.ae

دولة البحرين

السيد وحيد سلطان
رئيس شؤون التجارة الخارجية والقائم بأعمال
مدير شؤون التجارة والشركات
وزارة التجارة،
المنامة، دولة البحرين
ص.ب.: ٥٤٧٩
هاتف: ٥٥٩٣٠٧ (٩٧٣)
فاكس: ٥٥٥٧٧٩ (٩٧٣)

المملكة العربية السعودية

السيد خالد بن محمد النصيان
المدير التنفيذي للجان الوطنية
مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية
ص.ب.: ١٦٦٨٣
الرياض، المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٠٥٣٢٠٠ (المقسم ١٠٦) (١) (٩٦٦)
فاكس: ٤٠٢٤٧٤٧ (١) (٩٦٦)
البريد الإلكتروني: coscc@mideast.net

السيد سعيد عبد الوهاب مشيط
اخصائي اقتصادي
وزارة التجارة
ص.ب.: ١٧٧٤
الرياض ١١٥٤٦، المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٠١٢٢٢٠ (١) (٩٦٦)
فاكس: ٤٠٣٨٤٢١ (١) (٩٦٦)

الجمهورية العربية السورية

السيد أمين العسكري
معاون مدير التجارة الخارجية
وزارة الاقتصاد
ص.ب.: ١٠١٤٢
دمشق، الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٢٢١٣٥١٥-٢٣٢٤٦٨٤ (١١) (٩٦٣)
فاكس: ٤٤٢٥٧٥٧ (١١) (٩٦٣)
البريد الإلكتروني: econ-main@syriatel.net

جمهورية العراق

السيد عماد الدين العارف
مدير التجارة الخارجية
وزارة التجارة
شارع الجمهورية، ميدان الخلاني
بغداد، جمهورية العراق
هاتف: ٨٨٦٥٣٩٨ (١) (٩٦٤)

السيد شوقي صبري مرقص
مساعد أقدم لأمين وزارة الصحة
بغداد، جمهورية العراق
هاتف: ٨٨٧٦٩٥٥ (١) (٩٦٤)
فاكس: ٢٨٥٣٧٦٤ (١) (٩٦٤)

سلطنة عمان

السيد جابر بن مرهون فليفل
وزارة التجارة والصناعة
ص.ب.: ٨١٣
مسقط، سلطنة عمان
هاتف: ٧٧٤١٥٠/١٥٩-٧٧١٦٢٤١ (٩٦٨)
فاكس: ٧٧١٢٠٣٠ (٩٦٨)
البريد الإلكتروني: fleyfel@hotmail.com

السيد وحيد محمد الشولي
رئيس قسم البيئة والتنمية
دائرة التخطيط البيئي والتصاريح
وزارة البلديات الإقليمية والبيئة
ص.ب.: ٣٢٣، ر.ب. ١١٣
مسقط، سلطنة عمان
هاتف: ٦٩٢٥٥٠ (المقسم ٤٠٧) (٩٦٨)
فاكس: ٦٩٢٤٦٢ (٩٦٨)
البريد الإلكتروني: whdmhd@mantel.net.om

السيد محمد عبد الله بن سعيد الرواس
عضو مجلس إدارة - أمين مال
رئيس لجنة البنوك والاستثمار
غرفة تجارة وصناعة عمان
ص.ب.: ١٤٠٠، راوي - ر.ب. ١١٢
هاتف: ٧٠٥٧٢٧ (٩٦٨)
فاكس: ٧٠٨٤٩٧ (٩٦٨)
البريد الإلكتروني: purbel@omanchamber.com

دولة قطر

السيد عيسى شاهين الغانم
مدير إدارة التخطيط
إدارة التخطيط
المؤسسة العامة القطرية للبترول
ص.ب.: ٣٢١٢
الدوحة، دولة قطر
هاتف: ٤٩١٣٩٠ (٩٧٤)
فاكس: ٨٣١٢٥٧ (٩٧٤)
البريد الإلكتروني: alghanim@qgpc.com.qa

دولة الكويت

السيد صالح محمد المزيني
أمين عام الجمعية الكويتية لحماية البيئة
ص.ب.: ١٨٩٦، الصفاة
دولة الكويت
هاتف: ٤٨٤٨٢٥٦ (٩٦٥)
فاكس: ٤٨٣٧٨٥٦ (٩٦٥)
البريد الإلكتروني: keps@kuwait.net

السيد عبد الله سعود الحميضي
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت
ص.ب.: ٧٧٥، الصفاة
دولة الكويت
هاتف: ٢٤٣٣٨٩٩-٢٤١٦٣٩١ (٩٦٥)
فاكس: ٢٤٣٣٨٥٨-٢٤٠٤١١٠ (٩٦٥)

الجمهورية اللبنانية

السيدة سناء سيروان
رئيسة دائرة حماية الطبيعة
وزارة البيئة
ص.ب.: ١٠٩١-٧٠
انطلياس، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٥٢٢٢٢٢ (٠٤) (٩٦١)
فاكس: ٥٢٤٥٥٥ (٠٤) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: s.sairawan@moe.gov.lb

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيد رامي أبو سلمان
موظف فني
وزارة البيئة
ص.ب.: ١٠٩١-٧٠
انطلياس، الجمهورية اللبنانية
هاتف وفاكس: ٤١٨٩١١ (٠٤) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: rsalman@moe.gov.lb

السيد سمير سعيد حداد
رئيس لجنة البيئة
الغرفة التجارية الدولية
ص.ب.: ١٧
جونية، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٣٠٥٣٣-٩١٣٩٠٣ (٠٩) (٩٦١)
فاكس: ٩٣٥١٨٦ (٠٩) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: oaehaddad@inco.com.lb

السيد هشام أبو جودة
أمين السر - لجنة البيئة
جمعية الصناعيين اللبنانيين
ص.ب.: ١٥٢٠-١١
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٢-١-٣٥٠٢٨٠ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٣٥٠٢٨٢ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: ali@ali.org.lb

السيدة كارول خزامي
موظفة شؤون قانونية
مكتب وزير المالية
ساحة رياض الصلح
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٨١٠٥٧/٨ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٩٨١٠٥٩ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: undp@finance.gov.lb

السيد جورج أبو جودة
ممثل مقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي
ومنسق مقيم للأمم المتحدة سابقاً
الزلقا، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٨٧٦٨٩٦/٧ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٤٠٦٨٦١ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: gabujawdeh@hotmail.com

السيدة سامية أبو الحسن
رئيسة وحدة مساعدة - مختبرات التحاليل الفيزيائية والكيميائية
معهد البحوث الصناعية
ص.ب.: ٢٨٠٦-١١
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٣٦٤٩٨٣/٤ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٣٦٦٥٠٩ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: iri@cnrs.edu.lb
indite@cyberia.net.com

السيدة راغدة حداد
رئيسة التحرير التنفيذية
مجلة البيئة والتنمية
ص.ب.: ٥٤٧٤-١١٣
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٧٤٢٠٤٣ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٣٤٦٤٦٥ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: envidev@mectat.com.lb

جمهورية مصر العربية

السيد أحمد شوقي عياد
الملحق التجاري
دائرة الممثلين التجاريين،
٩٦ شارع أحمد عرابي، حي المهندسين،
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٤٧١٨٩٠/٩٥ (٢٠٢)
فاكس: ٣٤٥١٨٤٠ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: ayadahmed@hotmail.com

السيدة دالية لطيف
مدير عام مكتب التعاون الفني للبيئة
جهاز شؤون البيئة
رئاسة مجلس الوزراء
٣٠ طريق مصر حلوان الزراعي
المعادي، القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٥٢٥٦٤٥٢ (٢٠٢)
فاكس: ٥٢٥٦٤٥٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: eeaa2@idsc.gov.eg

السيد عماد عدلي ندى
المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية
ص.ب.: ٢، مجلس الشعب
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٠٥٩٦١٣- ٣٠٤١٦٣٤ (٢٠٢)
فاكس: ٣٠٤١٦٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: aoye@ritsec1.com.eg

جمهورية مصر العربية (تابع)

السيد أحمد مجدي السيد محمد
وزير مفوض تجاري
سفارة جمهورية مصر العربية
ص.ب.: ٦٩٠
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٨٠٩١٢٥ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٨٦٦٠٥٧ (٠١) (٩٦١)

السيد علاء أحمد سرحان
مدير وحدة الاقتصاد البيئي
جامعة عين شمس
ص.ب.: ٩٠٠٩
مدينة نصر
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٦٢٤١١١ (٢٠٢)
فاكس: ٢٦٠٣٨٨٠ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: asarhan1@idsc1.gov.eg

السيد عبد الستار أحمد اشراح
أمين عام اتحاد الغرف التجارية المصري
٤ شارع ميدان الفلقي
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٥٥١١٦٤ (٢٠٢)
فاكس: ٣٩٥٨٣٧١ (٢٠٢)

السيد نشأت عبد المجيد أبو ريا
اتحاد الغرف التجارية المصري
٤ شارع ميدان الفلقي
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٥٥١١٦٤ (٢٠٢)
فاكس: ٣٩٥٨٣٧١ (٢٠٢)

الجمهورية اليمنية

السيد عبد الله المهلوي
وزير مفوض
سفارة الجمهورية اليمنية
بئر حسن
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٨٥٢٦٢٨/٦٨٨/٦٩٢ (٠١) (٩٦١)

السلطة الوطنية الفلسطينية

السيد ناهض سلامة القدسي
مدير دائرة الملحقيات التجارية
وزارة الاقتصاد والتجارة
رام الله
هاتف: ٢٩٨١٢١٤/٥/٦/٧/٨ (٩٧٢)
فاكس: ٢٩٨١٢٠٧ (٩٧٢)

السيد يحيى كراجه
مدير مكتب الوزير
وزارة الشؤون البيئية
الضفة الغربية
هاتف: ٢٤٠٣٤٩٦/٧/٨/٥ (٠٢) (٩٧٢)
فاكس: ٢٤٠٣٤٩٤ (٠٢) (٩٧٢)
البريد الإلكتروني: menar@halli.com

باء- المنظمات الدولية

Mr. Rene Vossenaar
Chief
Trade, Environment and Development Section,
Division on International Trade in Goods and
Services and Commodities
UNCTAD
CH-1211 Geneva 10
Switzerland
Tel: 41 22 9175679
Fax: 41 22 9070044
E-Mail: rene.vossenaar@unctad.org

Mr. Alexander Keck
Economic Affairs Officer
Trade and Environment Division
World Trade Organization
CH-1211 Geneva 21
Switzerland
Tel: 41 22 7395014
Fax: 41 22 7395620
E-mail: alexander.keck.@wto.org

الدكتور محمود يوسف عبد الرحيم
المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
المكتب الإقليمي لغرب آسيا
ص.ب.: ١٠٨٨٠
المنامة، دولة البحرين
هاتف: ٢٧٦٠٧٢ (٩٧٣)
فاكس: ٢٧٦٠٧٥ (٩٧٣)
هاتف خليوي: ٩٤٥٢٦٧٧
البريد الإلكتروني: myunrowa@batelco.com.bh

Mr. Arab Hoballah
Deputy Coordinator
United Nations Environment Programme
P.O.Box 18019
11620 Athens, Greece
Tel: 30 1 7273100
Fax: 30 1 7253196
E-mail: hoballah@unepmap.gr

جيم- المنظمات الإقليمية

Ms. Carol Chouchani Cherfane
Regional Coordinator
MedPolicies Initiative
Harvard Institute for International Development
14 Story St.
Cambridge, MA02138, U.S.A.
Tel: 001 617 496-9035
Fax: 001 617 496-3956
E-mail: cchoucha@hiid.harvard.edu

السيد فادي عطا الله
مستشار
انفيروتك (ENVIROTECH)
ص.ب.: ١٤-٦٤٢٠
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٨٤٠٤٠١ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٨٤٠٤٠٧ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: nowic@total.net

السيد فواز مراد
مدير انفيروتك (ENVIROTECH)
ص.ب.: ١٤-٦٤٢٠
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٨٤٠٤٠١ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٨٤٠٤٠٧ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: technogr@cyberia.net.lb

السيد حسام مراد
مستشار اقتصادي
انفيروتك (ENVIROTECH)
دمشق، الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٢٢١٤١٥٥ (١١) (٩٦٣)
فاكس: ٢٢٣٢٤٥١ (١١) (٩٦٣)
البريد الإلكتروني: set@net.sy

السيد ادغار شهاب
رئيس ادارة المهندسين
انفيروتك (ENVIROTECH)
ص.ب.: ١٤-٦٤٢٠
هاتف: ٨٤٠٤٠١ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٨٤٠٤٠٧ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: technogr@cyberia.net.lb
بيروت، الجمهورية اللبنانية

دال- الخبراء

السيد حسين عبد الله
مستشار في شؤون الطاقة
هاتف/فاكس: ٥٢٥٧٤٩٠ (٢٠٢)
بنايات عثمان، ١٣/٥٢ المعادي
القاهرة، جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني: hussein@iwamil.com

السيد طارق جنينا
مدير ادارة البيئة العالمية
٤٧، كورنيش المعادي
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٥٢٦٠٩٠٠ (٢٠٢)
فاكس: ٥٢٦٠٩١١ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: globalen@intouch.com

Mr. Bruce A. Larson
Assistant Professor
College of Agriculture and Natural Resources
University of Connecticut
1376 Storrs Road, U-21
Storrs, CT 06269-4021
Tel: (860) 486-1923
Fax: (860) 486-1932
E-mail: blarson@canr.uconn.edu

السيد رياض الخوري
شركة ميبا
ص.ب.: ٦١٠١-١١٣
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٧٤٢٤٩٤ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٤٦١٥٤٤٨ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: MEBA@NETS.com.jo

السيدة السيدة مصطفى ابراهيم
خبيرة اقتصادية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٨٠٠١٣٥ (٠٥) (٩٦١)
هاتف خليوي: ٢٤٠٦٥٨ (٠٣) (٩٦١)

Dr. Veena Jha
Project Co-ordinator,
UNCTAD,
c/o UNDP, 55 Lodi Estate
New Delhi 110003
Tel: 462 8877, ext. 295
Fax: 462 7612
E-mail: Veena.jha@undp.org

هاء- السفارات

السيد طارق اورجي
الملحق التجاري في سفارة المملكة الهولندية
ص.ب.: ٧١٩٠-١٦، الأشرفية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٢٠٤٦٦٣ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٢٠٤٦٦٤ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: nlembcomsec@inco.com.lb

Mr. Virendra K. Srivastava
Second Secretary
Head of Chancery
Embassy of India
P.O.Box 113-5240
Beirut, Lebanon
Tel: (01) 373539/372619
Fax: (01) 373538
E-mail: indembei@dm.net.lb

السيد أحمد انصاري
موظف لشؤون التسويق
سفارة الهند
ص.ب.: ٦٤٩٤-١١٣
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٣٧٣٥٣٩ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٣٦٧٨٧٢ (٠١) (٩٦١)

واو- المشاركون من الإسكوا

السيد محسن هلال
مستشار إقليمي في شؤون منظمة التجارة العالمية
الإسكوا
هاتف: ٩٨١٣٠١ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: mohhelal@hotmail.com

السيد حسني خردجي
مستشار إقليمي في شؤون البيئة
الإسكوا
هاتف: ٩٨١٣٠١ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (٠١) (٩٦١)

السيد زكي فتاح
رئيس شعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها
الإسكوا
هاتف: ٩٨١٣٠١ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: zfattah@escwa.org.lb

السيدة ريتا فاخوري
موظفة شؤون اقتصادية
قسم التجارة والمالية
شعبة قضايا التنمية الاقتصادية وسياساتها
الإسكوا
هاتف: ٩٨١٣٠١ (٠١) (٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (٠١) (٩٦١)
البريد الإلكتروني: cfakhoury@hotmail.com

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

الرمز	العنوان
E/ESCWA/ED/1999/WG.1/L/.1	Proposed organization of work
E/ESCWA/ED/1999/WG.1/2	Implications of environmental measures on oil trade
E/ESCWA/ED/1999/WG.1/3	Implications of the WTO Trade and Environment Committee recommendations and issues under negotiations on trade in ESCWA countries: the case of textile industry in the Syrian Arab Republic.
E/ESCWA/ED/1999/WG.1/4	The implications on trade in ESCWA member countries of the World Trade Committee on Trade and the Environment recommendations and issues under negotiation: a case study of the mining sector in Jordan
E/ESCWA/ED/1999/WG.1/5	The implications on trade in ESCWA member countries of the World Trade Committee on Trade and the Environment recommendations and issues under negotiation: a case study of the leather industry in Syrian Arab Republic.
E/ESCWA/ED/1999/WG.1/6	The implications of the World Trade Organization Trade and the Environment Committee Recommendations and Issues Under Negotiations on trade in the ESCWA member countries: the case of the agro-food industry in Lebanon.
E/ESCWA/ED/1999/WG.1/7	The implications of WTO Committee on Trade and Environment "findings on packaging practice in Egypt
E/ESCWA/ED/1999/WG.1/8	Green dilemmas of the ESCWA Region: MEAs in the trade and environment debate
E/ESCWA/ED/1999/WG.1/9	Trade and environment: Seattle and beyond
E/ESCWA/ED/1999/WG.1/10	Implications of issues negotiated in the WTO Committee for Trade and Environment (CTE) for ESCWA member countries: the cases of Egypt, Jordan and Lebanon

المرفق الثالث

تنظيم الأعمال المقترح

اليوم الأول	لمحة عامة عن قضايا التجارة والبيئة.
الثلاثاء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	
بيت الأمم المتحدة	الجلسة الأولى: الإطار العام.
٣٠ر٨-٠٠ر٩	تسجيل المشاركين.
٠٠ر٩-٣٠ر٩	ملاحظات افتتاحية.
٣٠ر٩-٣٠ر١٠	استراحة.
٣٠ر١٠-٠٠ر١١	تكامل البيئة والتجارة: نظرة عالمية (رينيه فوسنار، الاونكتاد).
٠٠ر١١-١٥ر١١	توصيات لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية وآثارها بالنسبة للبلدان العربية (زكي فتاح، الإسكوا).
١٥ر١١-٣٠ر١١	منظور منظمة التجارة العالمية حول التجارة والبيئة (الكسندر كك، منظمة التجارة العالمية).
٣٠ر١١-٤٥ر١١	موجز التوصيات التي صدرت عن ندوة التجارة والبيئة التي عقدتها جامعة الدول العربية في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (محمود عبدالرحيم).
٤٥ر١١-٠٠ر١٢	خبرة البلدان العربية في مجال التجارة والبيئة (محسن هلال، الإسكوا).
٠٠ر١٢-١٥ر١٢	الشراكة الأوروبية - المتوسطية (عرب حب الله، برنامج الأمم المتحدة للبيئة).
١٥ر١٢-٤٥ر١٢	مناقشة.
٤٥ر١٢-١٥ر١٤	غداء.
	الجلسة الثانية: دراسات حالة أعدها برنامج المساعدة التقنية لحماية البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط
١٥ر١٤-٣٠ر١٤	تقديم لبرنامج المساعدة التقنية لحماية البيئة في منطقة البحر الابيض المتوسط ولمبادرة السياسات الخاصة لمنطقة البحر الابيض المتوسط (كارول شوشاني شرفان، برنامج المساعدة التقنية لحماية البيئة في منطقة البحر الابيض المتوسط).
٣٠ر١٤-٠٠ر١٥	الإطار التحليلي لدراسة التجارة والبيئة من حيث القدرة التنافسية الدولية (بروس لارسون، جامعة كونكتيكيت).
٠٠ر١٥-١٥ر١٥	مناقشة.

الثلاثاء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (تابع)

١٥ر١٥-٣٠ر١٥	تحليل مدى تأثر قطاع واحد: أثر الأنظمة البيئية الأجنبية على صادرات الأردن من الأسمدة (يوسف منصور، الأردن).
٣٠ر١٥-٤٥ر١٥	مناقشة.
٤٥ر١٥-٠٠ر١٦	تحليل مدى تأثر عدة قطاعات: التجاوب الاقتصادي مع تغييرات الأنظمة البيئية في مصر والأردن (علاء أحمد سرحان، مصر).
٠٠ر١٦-١٥ر١٦	تحليل مدى تأثر عدة قطاعات: التجاوب الاقتصادي مع تغييرات الأنظمة البيئية في الجمهورية العربية السورية (حسام مراد، الجمهورية العربية السورية).
١٥ر١٦-٤٥ر١٦	مناقشة.
٤٥ر١٦-٠٠ر١٧	تعليقات ختامية.

اليوم الثاني

ما لقرارات لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والقضايا التي يستمر التفاوض فيها من أثر على التجارة في دول الإسكوا.

الاربعاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

قاعة فندق هوليدي إن	الجلسة الأولى: دراسات حالة أعدتها الإسكوا.
٠٠ر٩-١٥ر٩	ملخص لمناقشات اليوم الأول.
١٥ر٩-٤٥ر٩	الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في مجال مداولات التجارة والبيئة (فينا جها، الاونكتاد).
٤٥ر٩-٠٠ر١٠	مناقشة.
٠٠ر١٠-١٥ر١٠	آثار توصيات لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية على بلدان مختارة من أعضاء الإسكوا (ريتا فاخوري، الإسكوا).
١٥ر١٠-٤٥ر١٠	ما لتوصيات لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والقضايا التي يجري التفاوض فيها حالياً من أثر على التجارة بمنتجات البترول في البلدان العربية (حسين عبدالله، مصر).
٤٥ر١٠-٠٠ر١١	مناقشة.
٠٠ر١١-١٥ر١١	استراحة.
١٥ر١١-٤٥ر١١	ما لتوصيات لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والقضايا التي يجري التفاوض فيها حاليا من أثر على قطاع التعدين في الأردن (رياض خوري، الأردن).

الاربعاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (تابع)

١١ر٤٥-١٢ر٠٠	مناقشة.
١٢ر٠٠-١٢ر٣٠	ما لتوصيات لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والقضايا التي يجري التفاوض فيها حالياً من أثر على المنتجات الغذائية في لبنان (انفيروتك، لبنان).
١٢ر٣٠-١٢ر٤٥	مناقشة.
١٢ر٤٥-١٤ر١٥	غداء.
	الجلسة الثانية: دراسات حالة أعدتها الإسكوا.
١٤ر١٥-١٥ر٠٠	ما لتوصيات لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والقضايا التي يجري التفاوض فيها حالياً من أثر على التجارة بالمنسوجات في الجمهورية العربية السورية ومصر (انفيروتك، لبنان وعلاء أحمد سرحان، مصر).
١٥ر٠٠-١٥ر٣٠	ما لتوصيات لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والقضايا التي يجري التفاوض فيها حالياً من أثر على الجلود في الجمهورية العربية السورية (رياض خوري، الأردن).
١٥ر٣٠-١٦ر٠٠	مناقشة.
١٦ر٠٠-١٦ر٣٠	ما لتوصيات لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والقضايا التي يجري التفاوض فيها حالياً من أثر على التعبئة والتغليف في مصر (طارق جنينا، مصر).
١٦ر٣٠-١٦ر٤٥	مناقشة.
١٦ر٤٥-١٧ر٠٠	تعليقات ختامية.
اليوم الثالث	استنتاجات وتوصيات.

الخميس ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

قاعة فندق هوليدي إن	الجلسة الأولى: اختتام المناقشة.
٩ر٣٠-١٠ر٠٠	الاستنتاجات.
١٠ر٣٠-١٠ر٤٥	استراحة.
١٠ر٤٥-١٢ر٠٠	التوصيات.